وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 17 Oct, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

عبد العزيز بن سلمان: استضافة السعودية لمؤتمر الطاقة العالمي تأتي في مرحلة مهمة

الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز إن استضافة السعودية لمؤتمر الطاقة العالمي لعام 2026 «تأتي في مرحلة مهمة لقطاع الطاقة العالمي، حيث يشهد العالم تحولات وتطورات مستمرة في هذا القطاع الحيوي، الذي تتزايد أهميته الاقتصادية والاجتماعية بشكل يومي». كلام وزير الطاقة جاء بمناسبة إعلان مجلس الطاقة العالمي أن مؤتمر الطاقة العالمي، في نسخته السابعة والعشرين، الذي تستضيفه السعودية، ممثلة بوزارة الطاقة، خلال الفترة من 26 إلى 29 من شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام 2026، في مدينة الرياض، سيكون تحت شعار «تغييرات مُلهِمة لتحقيق تحوّلات الطاقة».

ويأتي شعار المؤتمر بعد شعار نسخة المؤتمر السابقة حول «إعادة تشكيل مشهد الطاقة»، التي عُقدت في روتردام، في هولندا، في أبريل (نيسان) الماضي، لنقل جهود العالم في مجال تحولات الطاقة من التفكير إلى التنفيذ، وفق بيان صادر عن وزارة الطاقة.

ويعبّر الشعار عن السعي للربط بين التفكير المستقبلي والتنفيذ العملي بشكلٍ من شأنه بناء مستقبل أفضل للطاقة من أجل حياةٍ أفضل للبشرية، وتهيئة بيئات مواتية لهم للعيش.

وبحسب البيان، تستهدف النسخة السابعة والعشرون من المؤتمر تحفيز الإلهام، والجمع بين الطموح والرؤية، والفرص الواعدة القابلة للتحقيق في ظل اختلاف المقومات الاقتصادية والظروف الإقليمية في قطاع الطاقة بجميع مكوناته وبصورة شمولية.

وبهذه المناسبة، صرّح وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان بقوله «إن استضافة السعودية لمؤتمر الطاقة العالمي لعام 2026م تأتي في مرحلة مهمة لقطاع الطاقة العالمي، حيث يشهد العالم تحولات وتطورات مستمرة في هذا القطاع الحيوي الذي تتزايد أهميته الاقتصادية والاجتماعية بشكل يومي».

أضاف «لا شك أن مؤتمر الطاقة العالمي قد ساهم في إحداث تغييرات جذرية ودعم تحولات الطاقة لأكثر من قرن، عبر الربط بين الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة من أنحاء العالم لاستعراض وتبادل الآراء والأفكار».

وشدد عبد العزيز بن سلمان على أن المملكة ستسعى، من خلال تنظيم هذا المؤتمر، لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها المؤتمر، والتي تتماشى مع تطلعات «رؤية 2030».

وجاء اختيار المملكة لاستضافة هذا الحدث العالمي، بنسخته الـ27 تقديراً لدورها البارز في قطاع الطاقة وريادتها المستمرة في تحقيق تحولات الطاقة، وفق البيان.

كما يعكس هذا الاختيار المكانة التي تحتلها المملكة في قيادة الجهود العالمية نحو تعزيز الاستدامة، وابتكار حلول متقدمة في مجالات الطاقة النظيفة، وتبنيها لمبادرات رائدة مثل: «مبادرة السعودية الخضراء»، و«الشرق الأوسط الأخضر».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكانـت الأمينـة العامـة والرئيسـة التنفيذيـة لمجلـس الطاقـة العالمي الدكتورة أنجلا ولكنسون قالـت: «جاء اختيارنا لهـذا الشـعار لـدورة مؤتمـر الطاقـة العالمي السـابعة والعشريـن، التي ستنعقد في عام 2026 في الرياض، للتركيز على فاعلية عملنا اليوم؛ لتحقيق تحولات ناجحة في قطاع الطاقة في أنحاء العالم، حيث يقف البشر جميعهم أمام مرحلةٍ تاريخية لقطاع الطاقة، إذ ليس هناك خيار واحد فقط، وإنما خيارات متعددة تُسهم في استمرار التطور ضمن الأُطر الجغرافية المتنوعة».

وأضافت ولكنسون: «نهدف وندعو إلى تبني تغيير في التفكير وأطر القياس، حيث باستطاعة المجتمعات الانتقال من تحقيق تحسينات تدريجية يسيرة نحو نتائج تحولية في مجالاتٍ مختلفة وبدرجات متنوعة».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يستقر بدعم من تخفيضات أوبك+ وعدم اليقين بشأن الشرق الأوسط

الرياض

استقرت أسعار النفط، أمس الأربعاء، بدعم من تخفيضات أوبك+ وعدم اليقين بشأن ما قد يحدث بعد ذلك في الصراع في الشرق الأوسط، بعد أن دفعت مخاوف الطلب السوق إلى أدنى مستوياتها منذ أوائل أكتوبر في الجلسة السابقة. ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 22 سنتًا، أو 0.3%، إلى 74.47 دولارًا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 28 سنتًا، أو 0.4%، إلى 70.86 دولارًا. وهبطت أسعار النفط الخام أكثر من 4% إلى أدنى مستوى لها في أسبوعين يوم الثلاثاء بسبب ضعف توقعات الطلب. وقال تاماس فارغا من سمسار النفط بي في إم: "قد يتبين أن نهاية العام الحالي ضيقة بالفعل بسبب قراءات الاستهلاك الصحية وقيود أوبك+". "لكن في عام 2025 سيكون العرض أفضل بكثير من عام 2024 مما يضع ضغوطا هبوطية مطلقة ونسبية على أسعار النفط".

وعلى جانب الطلب على النفط، خفضت كل من منظمة البلدان المصدرة للبترول ووكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع توقعاتهما لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024، حيث تمثل الصين الجزء الأكبر من التخفيضات.

وفشلت الحوافز الاقتصادية في الصين في إعطاء أسعار النفط الكثير من الدعم. وذكرت وسائل إعلام محلية أن الصين قد تجمع 6 تريليونات يوان إضافية (850 مليار دولار) من سندات الخزانة الخاصة على مدى ثلاث سنوات لتحفيز الاقتصاد المتدهور.

ومن المقرر أن يصدر تقرير معهد البترول الأمريكي في وقت لاحق من يوم الأربعاء يليه أرقام الحكومة يوم الخميس. تأتي التقارير بعد يوم واحد من المعتاد بعد عطلة فيدرالية. ويتوقع المحللون ارتفاع مخزونات الخام بنحو 1.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 11 أكتوبر. في وقت، تثقل عودة الصادرات الليبية كاهل سوق الخام الأوروبية، وقالت مصادر تجارية ومحللون إن استئناف إنتاج الخام الليبي بعد أزمة سياسية بشأن البنك المركزي خفضت صادرات عضو أوبك إلى أدنى مستوى في أربع سنوات، مما أدى إلى فائض في إمدادات الخام في أوروبا، مما أجبر البائعين المتنافسين على خفض أسعارهم. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا استئناف الإنتاج في 3 أكتوبر بعد تعيين محافظ جديد للبنك المركزي. وبحلول 13 أكتوبر، بلغ الإنتاج نحو 1.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يقترب من مستويات ما قبل الأزمة.

ويتزامن توقيت زيادة الإنتاج في ليبيا مع أعمال الصيانة في المصافي الأوروبية مع إغلاق العديد من المصانع في البحر الأبيض المتوسط وشمال غرب أوروبا بالكامل أو جزئيا. وقال التجار والمحللون إن هذا يضعف أسعار الدرجات الخام المنافسة.

ووفقا لبيانات بورصة لندن، انخفضت علاوة خام أذربيجان الخفيف على خام برنت القياسي المؤرخ إلى 1.55 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوى منذ أبريل. وقالت صوفيا بريبلودناجا المحللة في إف جي إي إنرجي إن فروق أسعار الدرجات الخام الرئيسة الأخرى في البحر الأبيض المتوسط - مزيج سي بي سي، وساهاران، ومزيج السدر الليبي - ضعفت أيضا في أول 11 يوما من أكتوبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضافت "بالنظر إلى المستقبل، ستواجه هذه الدرجات المتوسطية المزيد من الضغوط الهبوطية من ثاني أكبر حقل يغذي مزيج سي بي سي - كاشاجان - العائد من الإغلاق الكامل بسبب الصيانة بعد 10 نوفمبر".

وقال أحد التجار إن أسعار الخام من غرب إفريقيا، وهو أيضًا بديل للبراميل الليبية، قد تضعف أيضًا. وعُرضت الأسبوع الماضي على خام بوني النيجيري الخفيف علاوة قدرها دولار واحد للبرميل فوق خام برنت المؤرخ وقيمته أقل قليلاً من ذلك، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر 2023.

بدأت أزمة البنك المركزي الليبي في نهاية أغسطس، مما أدى إلى إغلاق العديد من حقول النفط والموانئ. وانخفضت صادرات ليبيا من الخام في سبتمبر إلى حوالي 550 ألف برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى في أربع سنوات، وفقًا لبيانات كبلر، ونصف المتوسط لشهري يوليو وأغسطس.

وتعافت صادرات أكتوبر حتى الآن إلى أكثر من 600 ألف برميل يوميًا ومن المتوقع أن ترتفع أكثر. وانخفضت صادرات ليبيا من الخام والمكثفات إلى أدنى مستوى لها في أربع سنوات في سبتمبر، حيث أدت أزمة السيطرة على البنك المركزي إلى إغلاقات، وأضاف أن المصافي اتخذت بالفعل ترتيبات بديلة لشراء درجات أخرى، على افتراض أن انقطاع التيار الليبي سيستمر لفترة أطول. وقال تاجر ثان إن المصافي في أوروبا ستظل تستقبل شحنات ليبية لكنها في وضع يسمح لها بالمطالبة بخصومات كبيرة.

وتظهر بيانات كبلر أن إيطاليا هي أكبر مشتر للخام الليبي، حيث تمثل ثلث إجمالي الصادرات في عام 2023، تليها إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليونان. وفي عام 2023، تصدرت إيطاليا قائمة المشترين للخام الليبي، حيث تمثل أوروبا بشكل عام غالبية صادرات العضو في أوبك.

وفي الهند، أظهرت بيانات ناقلات النفط التي تم الحصول عليها من مصادر في الصناعة أن واردات الهند من النفط الخام من روسيا ارتفعت بنسبة 11.7% إلى حوالي 1.9 مليون برميل يوميًا في سبتمبر، وهو ما يمثل حوالي خمسي إجمالي واردات الخام للدولة الواقعة في جنوب آسيا في الشهر.

وأظهرت البيانات أن المصافي في الهند استوردت 4.7 ملايين برميل يوميا من النفط الخام في سبتمبر، وهو ما يزيد قليلا عن أغسطس ونحو 8.5% عن نفس الشهر من العام الماضي. واستثمرت المصافي مليارات الدولارات في ترقيات المصانع، مما يسمح لها بمعالجة المزيد من درجات الخام، في محاولة لخفض التكاليف.

وبرزت الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، كأكبر مشتر للنفط الروسي المنقول بحرا بأسعار مخفضة بعد أن توقفت الدول الغربية عن الشراء من موسكو في أعقاب غزوها لأوكرانيا. وأظهرت البيانات أن النفط الخام من كومنولث الدول المستقلة، التي تضم روسيا وكازاخستان وأذربيجان، شكل نحو 43% من إجمالي واردات الهند، ارتفاعا من 38.5% في أغسطس.

وأظهرت البيانات أنه خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر، وهي الأشهر الستة الأولى من السنة المالية حتى مارس 2025، ارتفعت واردات الهند من النفط الروسي بنسبة 9.1٪ إلى 1.91 مليون برميل يوميًا.

وظلت روسيا أكبر مورد للنفط للهند في سبتمبر، تليها العراق والمملكة العربية السعودية. وأظهرت البيانات أن واردات النفط الروسية كانت أكثر من ضعف واردات العراق البالغة 867600 برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأظهر تحليل للبيانات أن حصة السوق التي يستحوذ عليها المنتجون من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وخاصة من الشرق الأوسط وأفريقيا، انخفضت بشكل طفيف بين أبريل وسبتمبر مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وأظهرت البيانات أن الواردات من الشرق الأوسط انخفضت إلى نحو 41.6% في الفترة من أبريل إلى سبتمبر من 43.8% قبل عام. وتشتري المصافي الهندية في الغالب النفط من الشرق الأوسط بموجب عقود سنوية مع منتجين في المنطقة.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع بعد خسائر فادحة، بينما ظل التصعيد في الشرق الأوسط في بؤرة الاهتمام. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، واستقرت بعد تسجيل خسائر فادحة خلال الأسبوع الماضي، حيث أثرت احتمالات حدوث تصعيد أقل حدة في الشرق الأوسط وضعف الطلب.

وكانت أسواق النفط تكافح أيضًا مع تحذيرات بشأن زيادة العرض وانخفاض الطلب من مجموعتين صناعيتين رئيسيتين هذا الأسبوع. وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير شهري يوم الثلاثاء إنها تتوقع أن تشهد أسواق النفط فائضًا في العرض في عام 2025، وأنها مستعدة لسد أي اضطرابات محتملة في الإمدادات من الشرق الأوسط.
كما قلصت الوكالة قليلاً توقعاتها لنمو الطلب في عام 2024، مشيرة إلى ضعف الصين، أكبر مستورد. وجاء الخفض بعد يوم واحد فقط من خفض منظمة البلدان المصدرة للبترول توقعاتها لنمو الطلب لعامي 2024 و2025، مشيرة إلى مخاوف بشأن تدهور الطلب في الصين.

وأعلنت الصين عن سلسلة من إجراءات التحفيز في الأسابيع الأخيرة. لكن المستثمرين ما زالوا غير راضين عن الافتقار إلى التفاصيل حول توقيت وحجم الإجراءات المخطط لها. كما أثرت القراءات الاقتصادية الضعيفة من البلاد على المعنويات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

الشراكة الإستراتيجية الخليجية الأوروبية والتعاون في الطاقة يسيطران على قمة بروكسل

هيمنت الشراكة الاستراتيجية وفرص الاستثمار وتوسيع التعاون في مجال الطاقة بين دول الخليج وأوروبا على أول قمة تعقد بين قادة دول الخليج وزعماء 27 دولة من الاتحاد الأوروبي. وشهدت القمة مشاركة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ما يعزز سبل التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي عبر الاستفادة من الفرص التي تتيحها رؤية السعودية 2030، والاتفاق الأخضر الأوروبي خصوصاً في مجالات التصدي للتغير المناخي والطاقة النظيفة. قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين: إن الشراكة الأوروبية الخليجية تفي بوعودها، مع تطور العلاقات الاقتصادية في الصناعات المتقدمة والتكنولوجيا ومشاريع الطاقة النظيفة وسلاسل الإمداد، خاصة أن الخليج يتجه لأي يصبح مركزا عالميا للطاقة النظيفة. شارل ميشيل رئيس المجلس الأوروبي أبدى استعداد الاتحاد لبناء شراكة إستراتيجية متينة مع دول الخليج في القرن الـ 21. من جانبه، قال جاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون خلال كلمته في القمة إن دول الخليج وأوروبا أصبحت وجهة للاستثمار، بما توفرانه من فرص استثمارية حقيقية، بدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مؤكدا أكد فيها على الشراكة الاستراتيجية وما تحمله من إمكانيات لتحقيق مستويات أعلى من التكامل التجاري، والاقتصادي، والسياسي والأمني، ودفع عجلة هذا التكامل عبر هذه القمة لتحقيق تطلعات شعوب المنطقتين.

البديوي أوضح أن دول الخليج تعمل على توسيع دائرة التعاون في مجال الطاقة مع الاتحاد الأوروبي ، مشيرا إلى الشراكة الأكاديمية، والصحية والثقافية مصدر فخر لدول المنطقة لا سيما أن الإحصاءات خاصة أن حجم التبادل التجاري بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، تجاوز 204 مليار دولار في 2022 أي ما يشكل نحو 13% من إجمالي حجم التبادل التجاري في السلع لمجلس التعاون. مسؤول أوروبي وصف القمة بالعلامة الفارقة في العلاقات بين الجانبين وتمهد الطريق لتعميق التجارة والاستثمارات، مؤكدا في تصريح لـ "الاقتصادية" مواصلة العمل على إلغاء التأشيرة بين منطقة شنغن ودول الخليج.

وتنسجم تصريحات المسؤول مع بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي اليوم، بأن القمة ستناقش تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات بين مواطني المنطقتين حيث يطالب الجانب الخليجي بإعفاء أو استثناء مواطنينه من تأشيرة شنغن، مؤكدا أن قمة القادة ستبحث أيضا تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار والطاقة والاستدامة والمناخ والتواصل والاتصالات بين الناس.

من جهته، قال لـ"الاقتصادية" كريستوف فارنو سفير مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى السعودية والبحرين وسلطنة عمان: إن القمة تسعى إلى تمهيد الطريق لتعاون أعمق في التجارة والاستثمارات، مشيرا إلى إن الاتحاد الأوروبي هو بالفعل شريك اقتصادي رئيسي للخليج، مع تجارة ثنائية قوية جدًا في السلع تصل إلى (185 مليار دولار) في 2023.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التجارة الحرة

السفير فارنو أوضح أن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بالمناقشات حول اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وبالتوازي مع ذلك، يستكشف الاتحاد الأوروبي مزيدا من الخيارات لتعزيز التجارة والاستثمار الثنائيين بينهما.

وأكد أن التحول الأخضر والرقمي، والطاقة المستدامة، والاتصال، والتعليم، والبحث والابتكار هي أيضًا مجالات رئيسية للمستقبل، التي يمكن للقمة أن تعطيها زخمًا جديدًا.

وقال "من المهم أن تظل التبادلات بين الناس في قلب شراكتنا الإستراتيجية. لتسريع تبادلاتنا، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي في أبريل 2024 قواعد تأشيرة مواتية للغاية للمواطنين الخليجيين، الذين يمكنهم الآن الحصول على تأشيرات دخول متعددة لمدة 5 سنوات عند التقديم الأول. يتقاسم الاتحاد الأوروبي مصلحة دول الخليج في المضي قدمًا وسنواصل العمل نحو تحرير التأشيرة بين منطقة شنغن وجميع دول مجلس التعاون الخليجي".

السفير كريستوف فارنو أكد أن قمة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ستكون علامة فارقة في العلاقات، مبينا أنها فرصة للمنطقتين للالتقاء معا، لتشكيل مستقبل يعزز السلام والأمن والازدهار.

تطور العلاقات

شهدت العلاقات الخليجية الأوروبية تطوراً ملحوظاً منذ إعلان المفوضية الأوروبية عن إقامة "شراكة إستراتيجية مع الخليج" في 2022.

ويأتي انعقاد القمة الخليجية الأوروبية تتويجا للجهود المكثفة على مدار العامين الماضيين لتأطير وتوثيق هذه الشراكة التي تهدف لتطوير التعاون السياسي والعمل المشترك في مجالات التغير المناخي، والتجارة والاستثمار، والرقمنة، وسلاسل التوريد المستدامة والتحول الأخضر، ومتابعة التقدم المحرز في المفاوضات حول توقيع اتفاقية تجارة حرة بين المنظمتين.

وفي هذا الإطار، أشار بيان الاتحاد الأوروبي أشار إلى أن شعار القمة هي توطيد وتطوير وتقوية وترسيخ العلاقات بين الجانبين، مبينا أن هذه العلاقات بين الطرفين مبنية على اتفاقية تعاون تم إبرامها في 1989، التي تؤسس لحوار منتظم حول التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في العلاقات الاقتصادية وتغير المناخ والطاقة والبيئة والبحوث.

في يونيو 2022، تم تعيين الإيطالي لويجي دي مايو كأول ممثل خاص للاتحاد الأوروبي للخليج، وهو مسؤول عن تطوير شراكة أقوى وشاملة وأكثر إستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع دول منطقة الخليج.

وأكد البيان أن الاتحاد الأوروبي يعد ثاني أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي 2023 شكلت واردات الوقود المعدني أكثر من 75% من واردات الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون الخليجي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

11 دولة تدخل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر بينها المملكة المتحدة ودول إفريقية

الاقتصادية

أكد البيان الختامي للمجلس الوزاري لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر الصادر اليوم الأربعاء في جدة مانشرته صحيفة "الاقتصادية" بإعلان انضمام 11 دولة جديدة إلى المبادرة كأعضاء إقليميين، إضافة إلى انضمام المملكة المتحدة بصفتها مساهم غير إقليمي يتمتع بصفة مراقب، مؤكدا على الدور المهم الذي ستؤديه هذه البلدان للمساهمة في تحقيق الأهداف الطموحة للمبادرة، ودعا البلدان الإقليمية الأخرى إلى الانضمام. وأقرت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر الهيكل التنظيمي والسياسات الداخلية، كما اعتمدت قرارات رئيسة لإطلاق مراحل تنفيذ المبادرة، وأمين صندوق المبادرة، وذلك بمشاركة أكثر من 29 دولة، ومنظمة دولية.

وأوضح الدكتور أسامة فقيها رئيس اللجنة التنفيذية لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر لـ "الاقتصادية"، على هامش اجتماع الدورة الأولى للمجلس الوزاري للمبادرة أن المرحلة التأسيسية تضمنت قيام الفريق التأسيسي المكون من 16 دولة إقليمية واللجنة التنفيذية المكونة من 20 دولة بتأسيس الحوكمة التفصيلية، حيث إن المبادرة تستهدف إعادة تاهيل 200 مليون هكتار في الدول المنظمة للمبادرة، ما سيكون له مردود بيئي واقتصادي واجتماعي سواء في خزن الكربون أو تنمية القطاع النباتي ودعم الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي، وغير ذلك من الفوائد.

وحول مستهدفات المبادره في ٢٠٢٥ ، قال فقيها إنه وبعد تأسيس أمانة المبادرة، بدأت الأمانة بتلقي طلبات المشاريع، وتجري بعدها مرحلة المفاضلة واختيار المشاريع، وتستهدف المبادرة إطلاق بعض المشاريع التي تستوفي الضوابط والاشتراطات قبل نهاية 2025.

البيان الوزاري أكد التزام المجلس بتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر والجفاف والحد من فقدان التنوع الاحيائي والتغير المناخي، والتخفيف من آثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة

السعودية شددت على أهمية تعزيز العمل الإقليمي المشترك لحماية البيئة وتنمية الغطاء النباتي، بما ينعكس إيجابا على تعزيز الأمن الغذائي والمائي، وحماية التنوع الاحيائي والمحافظة على النظم البيئية، وتحقيق التكيف مع التغير المناخي، مبينة أن المبادرة تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الحوكمة الإقليمية للحفاظ على البيئة، والتصدي لتحديات التصحر والجفاف والتغيرات المناخية، جاء ذلك خلال كلمة وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي المهندس عبد الرحمن الفضلي.

وتبذل الدول الأعضاء الإقليمية جهودا لتحديد أهداف مستقبلية طموحة وتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية لإعادة تأهيل الأراضي وتنمية الغطاء النباتي، بما يتماشى مع الاتفاقيات والمعاهدات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة

وأكد المجلس الوزاري في البيان الختامي، على أهمية تعزيز الجهود الدولية المتعددة الأطراف والدور الحيوي للقطاع الخاص والمؤسسات المالية وممثلي المجتمع المدني في معالجة التحديات العالمية المتمثلة في تدهور الأراضي والتصحر والجفاف ودعم الجهود الإقليمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يأتي اجتماع جدة الأول للمجلس الوزاري، تتويجا للجهود التي قامت بها الدول الإقليمية الأعضاء، في إعداد وتنفيذ متطلبات المرحلة التأسيسية للمبادرة، والتجهيز لإنشاء الأمانة العامة في الرياض،.

المبادرة التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال قمتها الأولى في الرياض أكتوبر 2021 ، تستهدف زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما يعادل 5% من هدف التشجير العالمي، إضافة إلى دعم جهود المنطقة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بمقدار 670 طنًا، بما يعادل 10% من الإسهامات العالمية، ما يسهم في بناء مستقبل أكثر خضرة في الشرق الأوسط، من خلال تحسين جودة الهواء، والحد من تآكل التربة، وتوفير موائل للحياة البرية، إضافة إلى امتصاص ثاني أكسيد الكربون للتخفيف من آثار تغير المناخ.

وكانت السعودية أعلنت في القمة الثانية للمبادرة بشرم الشيخ في نوفمبر 2022، تقديم منحة مالية للمبادرة، واستضافة أمانتها العامة في العاصمة الرياض، إلى جانب تحمل جميع تكاليفها التشغيلية خلال السنوات العشر المقبلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شركة "EURAC" لـ "الاقتصادية": سوق النفط تتجه إلى زيادة المعروض وسط عوامل تهدد الطلب

الاقتصادية

تتجه السوق النفطية إلى زيادة المعروض نتيجة استئناف إنتاج النفط الخام الليبي، وسط وجود عوامل سلبية تهدد الطلب حتى العام الجديد، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية" ديفيد موسر مدير شركة الأبحاث الإيطالية EURAC. موسر توقع تحقيق مزيد من التحركات الهبوطية في أسعار النفط، جراء مخاوف من حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي الصيني. يأتي ذلك في وقت سلطت فيه -وكالة بلاتس للمعلومات النفطية- الضوء على أحدث بيانات وكالة الطاقة الدولية، التي ترى أنه سيؤدي ارتفاع الإنتاج من خارج أوبك إلى انخفاض حصة أوبك في السوق من 34% الحالية إلى 33% في عام 2030 -وهي مستويات لم نشهدها منذ الثمانينات- قبل أن تتعافى إلى 33% في عام 2030 و40 % في عام 2050.

وقالت وكالة الطاقة الدولية: إنه بحلول عام 2050، سينخفض الإنتاج العالمي بنحو 10% إلى 90.3 مليون برميل يوميا.

وفي هذا الاطار، قال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون: إن تقرير وكالة الطاقة الدولية أضاف مزيدا من الخسائر بعد أن أظهر التقرير الشهري الصادر عن منظمة (أوبك) تراجع توقعاتها لنمو الطلب للمرة الثالثة على التوالي مع استمرار فائض العرض وتقلص التوترات الجيوسياسية، ما يشير إلى تصحيح كبير في أسعار النفط. وذكر أندرو موريس مدير شركة "بويري" الدولية للاستشارات، أن التحدي الذي تواجهه أوبك -في تقدير وكالة الطاقة الدولية- هو الدفاع عن الأسعار وسط تقلص الاستهلاك وارتفاع الإنتاج بين منافسيها.

من جانبه، قال الفونس هابر مدير شركة "أيه كنترول" لأبحاث النفط والغاز في النمسا: إن تقرير وكالة الطاقة الدولية أفاد بأن الأخطار الجيوسياسية، التي يتعرض لها إنتاج النفط في الشرق الأوسط وأماكن أخرى يتم تعويضها من خلال فائض العرض العالمي، ومن المتوقع أن يظل الفائض الكبير في ظل هذه الظروف الحالية في العام الجديد، إذا لم يكن هناك أي اضطراب كبير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

استكمال الربط الكهربائي بين مصر والسعودية منتصف 2025

الاقتصادية

قال رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي اليوم الأربعاء: إن الربط الكهربائي بين مصر والسعودية سيدخل حيز التنفيذ خلال شهري مايو ويونيو من 2025، وفقا لـ "رويترز".

وأشار مدبولي خلال مؤتمر صحفى عقده اليوم في العاصمة الإدارية الجديدة إلى أن المشروع سيوفر خلال المرحلة الأولى قدرة تبلغ 1500 ميجاوات من إجمالي طاقة للخط تبلغ 3 آلاف ميجاوات.

وأكد رئيس الوزراء المصري أن المجلس الأعلى للتنسيق بين مصر والسعودية يستهدف تقوية العلاقات الإستراتيجية بين البلدين.

كانت السعودية ومصر قد أعلنت إنجاز نحو 40 % من المرحلة الأولى لمشروع الربط الكهربائي بينهما في مايو الماضي.

وسيسهل الربط بين البلدين عملية الربط مع بقية دول الخليج من خلال هيئة الربط الكهربائي الخليجي.
وكان البنك الدولي قد أكد سابقا دعمه لمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء، موضحا أن تمويل دراسات إنشاء السوق يتم عبر وضع آليات اقتصادية للتبادل التجاري لسوق الطاقة، ما يتطلب دراسات تفصيلية وتحليلية ودراسات اقتصادية، ويؤكد البنك استعداده الدائم لتمويل مشاريع الربط الكهربائي بين الدول.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إطلاق أول قطار هيدروجيني في السعودية

عكاظ

كشف الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الحديدية السعودية الدكتور بشار المالك، عن خطط طموحة لتوسيع شبكة الخطوط الحديدية في المملكة، وإضافة أكثر من 8,000 كم خلال الأعوام القادمة. وتشمل المشاريع الكبيرة الجسر البري وشبكة الربط مع دول مجلس التعاون الخليجي.

جاء ذلك، خلال مشاركته في المنتدى اللوجستي العالمي، مؤكداً على أهمية الخطوط الحديدية كجزء أساسي من منظومة النقل والخدمات اللوجستية في المملكة. وأوضح، أن الخطوط تعمل على تمكين مختلف القطاعات لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأضاف المالك: «أطلقنا أول تجارب قطار هيدروجيني في المنطقة، كجزء من التزامنا بتحقيق مستهدفات الاستدامة البيئية ونسعى لتحديد المتطلبات الفنية والتشغيلية اللازمة لتبني هذه التقنية، بالإضافة إلى تحديد المواصفات والمقاييس الملائمة لها في المنطقة»

ودعا المالك، القطاع الخاص إلى الاطلاع على الفرص الجديدة المتاحة للاستثمار في قطاع الخطوط الحديدية، مشيراً إلى التجارب الناجحة التي تمت بالتعاون مع القطاع الخاص، مثل ميناء الرياض الجاف.

وتعتبر هذه التطورات خطوة مهمة نحو تحسين شبكة النقل في المملكة وتعزيز الاستدامة البيئية، ما يعكس التوجه نحو الابتكار والتطور في مختلف القطاعات.

وتعتبر القطارات الهيدروجينية واحدة من الابتكارات الرائدة في مجال النقل، إذ تقدم حلاً بيئياً فعالاً ومبتكراً لمواجهة التحديات التي تواجه صناعة النقل التقليدية، وتتميز هذه القطارات بعدد من الفوائد التي تجعلها خياراً جذاباً للعديد من الدول والمناطق. وتعمل على تقليل انبعاثات الكربون والملوثات، ما يسهم في تحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ باستخدام الهيدروجين كوقود، تنتج هذه القطارات فقط بخار الماء كمنتج ثانوي، مما يجعلها صديقة للبيئة.

وتتمتع القطارات الهيدروجينية بكفاءة طاقة مرتفعة، ما يعني أنها تستهلك كمية أقل من الوقود لتحقيق نفس المسافات مقارنةً بالقطارات التقليدية، كما يساهم استخدام الهيدروجين كوقود في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل النفط والفحم، ما يعزز من أمن الطاقة ويساعد الدول على تحقيق أهدافها في مجال الطاقة المتجددة.

وتعمل القطارات الهيدروجينية بشكل هادئ، ما يقلل من الضوضاء في المناطق الحضرية، وهو ما يعد ميزة كبيرة خاصة في المدن المزدحمة.

ويمكن للقطارات الهيدروجينية أن تعمل في المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية كهربائية، مما يوفر خيارات نقل فعالة في مختلف البيئات. وهذا يجعلها خياراً مثالياً للمناطق النائية أو الريفية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفاع النفط بعد انخفاض مفاجئ في مخزونات الخام الأميركية

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة، اليوم (الخميس)، لتقلص الخسائر الحادة التي تكبدتها على مدار الجلستين الماضيتين، وذلك بعد أن أظهرت بيانات في قطاع النفط انخفاضاً غير متوقع في مخزونات الخام الأميركية الأسبوع الماضي.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 45 سنتاً أو 0.6 في المائة إلى 74.67 دولار للبرميل بحلول الساعة 00:23 بتوقيت غرينتش. كما وصلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 70.84 دولار بارتفاع 45 سنتاً أو 0.6 في المائة.

وانخفض الخامان عند التسوية، أمس (الأربعاء)، إلى أدنى مستوياتهما منذ الثاني من أكتوبر (تشرين الأول) لليوم الثاني على التوالي. وهوى الخامان القياسيان بنسب تتراوح بين 6 و7 في المائة منذ بداية الأسبوع وحتى الآن بعد أن خفضت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية توقعات الطلب لعامي 2024 و2025.

كما انخفضت الأسعار على خلفية تراجع علاوات المخاطر وانحسار المخاوف من احتمال أن يؤدي هجوم إسرائيلي على إيران إلى اضطراب في إمدادات النفط، رغم استمرار حالة عدم اليقين بشأن الصراع في الشرق الأوسط.

ولا يزال المستثمرون ينتظرون مزيداً من التفاصيل من الصين بشأن خططها الواسعة التي أعلنت عنها في 12 أكتوبر لإنعاش اقتصادها المتباطئ.

وفي الولايات المتحدة، نقلت مصادر في السوق عن أرقام معهد البترول الأميركي، أمس (الأربعاء)، أن مخزونات النفط الخام والوقود هبطت الأسبوع الماضي، رغم توقعات بارتفاع مخزونات الخام. وقالت المصادر، التي طلبت عدم الكشف عن هويتها، إن مخزونات الخام هبطت 1.58 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 11 أكتوبر.

وأضافت أن مخزونات البنزين تراجعت 5.93 مليون برميل، في حين انخفضت مخزونات نواتج التقطير 2.67 مليون برميل. ومن المقرر أن تصدر إدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة الأميركية، بياناتها عند الساعة 15:00 بتوقيت غرينتش اليوم (الخميس).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» تستهدف إطلاق مشاريع في بعض الدول قبل نهاية 2025

كشف رئيس اللجنة التنفيذية لـ«مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» الدكتور أسامة فقيها عن أن المبادرة تستهدف إطلاق عدد من المشاريع المستوفاة لاشتراطات وضوابط المبادرة في بعض الدول الأعضاء، وفقاً للمفاضلة قبل نهاية 2025، كذلك تأسيس أمانة المبادرة، موضحاً أن هناك ضوابط محددة لاختيار الأمين العام الذي يعتمد من خلال اللجنة التنفيذية والمجلس الوزاري. وعن المراحل التنفيذية للمبادرة، قال إن هناك مرحلة تأسيسية تضمنت قيام الفريق التأسيسي الذي يضم 16 دولة إقليمية، واللجنة التنفيذية التي تضم الدول المؤسسة العشرين، وقامت بتأسيس الحكومة التفصيلية للمبادرة، لأن مشاريع المبادرة تكون في الدول الأعضاء.

وقال فقيها، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، إن المصادر التمويلية للمبادرة ستكون من الدول داخل المنطقة وخارجها والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الإقليمية والعالمية وغير ذلك من مصادر التمويل المتاحة، حسب ميثاق المبادرة، لافتاً إلى أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أعلن في وقت سابق تبرعاً للمبادرة في القمة الثانية لمبادرة الشرق الأوسط في شرم الشيخ بمصر بالتزامن مع مؤتمر المناخ، كذلك استضافة مقر الأمانة العامة في العاصمة الرياض.

وأضاف أن العضوية في المبادرة تنقسم لنوعين يتمثلان في الدول الإقليمية من المنطقة «التي تشمل وسط وجنوب غربي آسيا، وشمال أفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى، وهذه دول يمكنها استضافة مشاريع وانضمامها يساعد في تحقيق المستهدف... وهناك دول غير إقليمية يمكن أن تنضم لدعم تمويل المبادرة في شقيها المالي والفني».

وتهتم المبادرة بإعادة تأهيل الأراضي، وفقاً لفقيها الذي قال إن تدهور الأراضي والتصحر من أهم التحديات العالمية، كونها مصدر الغذاء وأكثر من 99 في المائة من الغذاء في العالم تأتي من الأراضي من ناحية السعرات الحرارية، ونحو 95 في المائة من ناحية الكميات، التي تشمل المسطحات كافة، لذلك المبادرة تستهدف إعادة تأهيل 200 مليون هكتار للأراضي في الدول المنظمة للمبادرة، ما سيكون له مردود بيئي واقتصادي واجتماعي، سواء كان ذلك في خزن الكربون، أو تنمية الغطاء النباتي ودعم الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي.

جاء حديث فقيها في أعقاب انتهاء اجتماع الدورة الأولى للمجلس الوزاري لـ«مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» الذي عُقد في مدينة جدة غرب السعودية، والذي خرج بالموافقة على انضمام 10 دول إقليمية، ودولة غير إقليمية (بريطانيا) بصفة مراقبة، مع وضع سياسات ومستهدفات مستقبلية وطنية طموحة، لتنمية الغطاء النباتي، إضافة إلى توافق الدول على الحكومة التي تشمل 32 عنصراً منها الهيكل التنظيمي، والأمانة، وأنواع المشاريع، وآلية تقديم المشاريع، وضوابط التقييم والمفاضلة بين المشاريع، وآلية تمويل المشاريع، التي قام بها الفريق التأسيسي وراجعتها اللجنة التنفيذية من الدول المؤسسة للمبادرة، واعتمدها المجلس الوزاري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكان وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس الدورة الأولى للمجلس الوزاري لمبادرة الشرق الأوسط 2024 المهندس عبد الرحمن الفضلي قد رحب بالمشاركين مع بداية الجلسة، وشدد على أهمية تعزيز العمل الإقليمي المشترك لتنمية الغطاء النباتي في المنطقة، وتضافر الجهود لمواجهة التحديات البيئية في المنطقة كونها من أكثر المناطق التي تعاني من التصحر وقلة الغطاء النباتي.

وقال الوزير إن هذا الاجتماع يأتي قبل الانتقال إلى مرحلة تنفيذ المبادرة لاتخاذ القرارات اللازمة لبدء العمل الدولي المشترك لإعادة تأهيل الأراضي وزراعة الأشجار، داعياً بقية الدول الأعضاء للعمل على ذلك، كذلك الدول الإقليمية وغير الإقليمية للانضمام للمبادرة، والمشاركة الفاعلة فيها وفي الصندوق الائتماني الخاص بها.

وأشار إلى تضاعف الجهود العالمية لمواجهة قضايا تدهور الأراضي والجفاف؛ حيث صدرت عدة قرارات في هذا الاتجاه، ومنها قرار الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن تعزيز الجهود الدولية لمكافحة التصحر والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، كما احتفل العالم هذا العام بيوم البيئة العالمي، الذي انطلق في الخامس من يونيو (حزيران) الماضي من العاصمة الرياض، تحت شعار «أرضنا مستقبلنا»، وقال إن السعودية ودول العالم تستعد لانطلاق مؤتمر الأطراف (السادس عشر) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي سيعقد في العاصمة السعودية (الرياض) خلال المدة من 3 حتى 12 ديسمبر (كانون الأول) من هذا العام، ونأمل أن يكون نقلة نوعية في مسار عمل هذه الاتفاقية، وزيادة الاهتمام الدولي في الحد من تدهور الأراضي والاستعداد والتصدي للجفاف.

وتتطلع السعودية، وفقاً للفضلي، للمشاركة الفاعلة من الدول الإقليمية الأعضاء في «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» في هذا المؤتمر المهم؛ حيث تسعى المملكة إلى عقد القمة (الثالثة) لـ«مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» على هامش المؤتمر، وسيُدعى إليها القادة لتوجيه أنظار العالم نحو الجهود والعمل الذي تقوم به دول المنطقة تجاه القضايا البيئية العالمية، خاصة اتفاقيات ريو الثلاث، وسيتم خلالها استعراض نتائج أعمال اجتماع هذا المجلس الوزاري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نيجيريا ترفض بيع أصول نفطية بـ1.3 مليار دولار تابعة لـ«شل»

الشرق الأوسط

رفضت الهيئة التنظيمية للنفط في نيجيريا البيع المقترح من شركة «شل» لحقولها النفطية البرية بقيمة 1.3 مليار دولار لمجموعة «رينيسانس»، لأن المشتري غير مؤهل لإدارة الأصول؛ وفق ما أفادت صحيفة «ذيس داي»، التي تتخذ من لاغوس مقراً لها، الأربعاء.

وأعلنت «شل» في 16 يناير (كانون الثاني) الماضي، خروجها من عملياتها البرية في نيجيريا بعد موافقتها على بيع الأعمال إلى اتحاد من خمس شركات محلية في الغالب، واختارت التركيز على الاستثمارات المستقبلية في الحقول البحرية العميقة الأكثر ربحية والأقل متاعب.

ورفضت هيئة تنظيم النفط النيجيرية الموافقة على البيع؛ «لأن اتحاد رينيسانس لم يتمكن من إثبات قدرته على إدارة الأصول».

وذكرت «ذيس داي» نقلاً عن أشخاص لم تسمهم، مطلعين على العملية، أن الشركات التي تشكل المجموعة لم تتمكن من تشغيل ما لا يقل عن 50 في المائة من جميع الأصول القائمة تحت سيطرتها.

ووفق تقرير، أبلغت الهيئة الوطنية لتنظيم سوق النفط جميع الأطراف بقرارها. ويعد خروج شل من العمليات البرية في نيجيريا جزءاً من تراجع أوسع نطاقاً لشركات النفط الكبرى مع تركيزها على عمليات أحدث وأكثر ربحية.

وأبرمت «إكسون موبيل»، و«إيني» الإيطالية، و«توتال إنرجيز» صفقات لبيع أصول في البلاد خلال السنوات الأخيرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عودة صادرات ليبيا تثقل كاهل سوق النفط الخام الأوروبية

الشرق الأوسط

قالت مصادر بسوق النفط ومحللون، إن استئناف إنتاج النفط الخام الليبي بعد أزمة سياسية بشأن المصرف المركزي أدى إلى فائض في إمدادات الخام في أوروبا، ما أجبر بائعين متنافسين على خفض أسعارهم، وفق وكالة «رويترز».

وتسببت الأزمة -قبل حلها- في تقليص صادرات البلد العضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى أدنى مستوى في 4 سنوات.

وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا استئناف الإنتاج في الثالث من أكتوبر (تشرين الأول) بعد تعيين محافظ جديد للمصرف المركزي. وبحلول 13 أكتوبر، بلغ الإنتاج نحو 1.3 مليون برميل يومياً، وهو ما يقترب من مستويات ما قبل الأزمة.

ويتزامن توقيت زيادة إنتاج ليبيا من النفط مع أعمال صيانة في مصّاف أوروبية، وإغلاق عدة مصّاف في البحر المتوسط وشمال غربي أوروبا بشكل كامل أو جزئي. ويقول متعاملون ومحللون إن هذا يُضعف أسعار الخامات المنافسة.

ووفق بيانات مجموعة «بورصة لندن للأوراق المالية (إل إس إي جي)»، فإن علاوة سعر خام أذربيجان الخفيف مقابل خام برنت القياسي انخفضت إلى 1.55 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوى له منذ أبريل (نيسان).

وقالت صوفيا بريبلودناجا، المحللة لدى «إف جي إي إنرجي»، إن فروق الأسعار بين خامات البحر المتوسط الرئيسية الأخرى -مزيج اتحاد خط أنابيب بحر قزوين «سي بي سي» والخام الصحراوي ومزيج السدر الليبي- تراجعت أيضاً في أول 11 يوماً من أكتوبر.

وأضافت: «بالنظر إلى المستقبل، فإن خامات البحر المتوسط هذه ستواجه مزيداً من الضغوط الهبوطية من ثاني أكبر حقل يوفر مزيج (سي بي سي) -كاشاجان- الذي يعود من الإغلاق الكامل بسبب الصيانة بعد 10 نوفمبر (تشرين الثاني)».

وقال أحد المتعاملين إن أسعار الخام من غرب أفريقيا، وهو أيضاً بديل للخام الليبي، قد تتراجع أيضاً. وتم طرح خام «بوني» النيجيري الخفيف الأسبوع الماضي، بسعر يقارب علاوة قدرها دولار واحد للبرميل فوق خام برنت، وتم تسعيره بأقل من ذلك قليلاً، وهو الأدنى منذ ديسمبر (كانون الأول) 2023، وفقاً لبيانات «إل إس إي جي».
وبدأت أزمة المصرف المركزي الليبي آخر أغسطس (آب)، ما أدى إلى إغلاق عدد من حقول النفط والموانئ.

ووفقاً لبيانات «كبلر»، انخفضت صادرات ليبيا من النفط الخام في سبتمبر (أيلول) إلى نحو 550 ألف برميل يومياً، وهو أدنى مستوى لها في 4 سنوات، ونصف المتوسط لشهري يوليو (تموز) وأغسطس.

وتعافت صادرات أكتوبر حتى الآن إلى أكثر من 600 ألف برميل يومياً، ومن المتوقع أن ترتفع أكثر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال أحد المتعاملين لدى شركة تشتري عادة من ليبيا -رفض نشر اسمه- وفق «رويترز»: «إن المؤسسة الوطنية للنفط خصصت شحنات للمصافي بمواعيد تحميل قريبة للغاية».

وأضاف: «أن المصافي اتخذت بالفعل ترتيبات بديلة لشراء خامات أخرى، على افتراض أن انقطاع الإمدادات الليبية سيستمر لفترة أطول».

وقال متعامل آخر: «إن المصافي في أوروبا ستظل تستقبل شحنات ليبية، لكنها في وضع يسمح لها بالمطالبة بخصومات كبيرة».

ووفق بيانات «كبلر»، فإن إيطاليا أكبر مشترٍ للخام الليبي، إذ حصلت على ثلث إجمالي الصادرات الليبية في عام 2023، تليها إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليونان.

فرنسا تدعو لمزيد من الشفافية بشأن واردات أوروبا من الغاز المسال الروسي

الشرق الأوسط

دعت فرنسا إلى مزيد من الشفافية بشأن واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي داخل الاتحاد الأوروبي، وشجعت المفوضية على فرض التزامات إبلاغ أكثر صرامة على الغاز الطبيعي المسال الروسي الذي يدخل الكتلة.

جاء ذلك خلال اجتماع وزراء الطاقة بالاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ، يوم الثلاثاء، والذي خصص لمناقشة واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي المتزايدة، ونقص الطاقة في أوكرانيا قبل الشتاء، وكيفية موازنة أسعار الطاقة عبر الدول الأعضاء.

وشكَّل الاجتماع جزءاً من مناقشة أوسع نطاقاً بين وزراء الاتحاد الأوروبي، بشأن الاستعداد لفصل الشتاء، وأمن الإمدادات، ووضع خطة الاتحاد لإعادة الطاقة REPow-erEU، في أعقاب توصيات تقرير الشهر الماضي الذي أعده الرئيس السابق للمصرف المركزي الأوروبي ماريو دراغي، بشأن القدرة التنافسية الأوروبية، وفق ما ذكرت «ستاند آند بورز» في تقرير لها.

وفي حديثها خلال اجتماع وزراء الطاقة، أشارت وزيرة الطاقة الفرنسية أجنيس بانييه- روناشيه إلى أن فرنسا -بجانب 9 دول أخرى- سوف تشجع المفوضية على تحسين الشفافية المحيطة بواردات الغاز الطبيعي المسال الروسي.

وقالت بانييه- روناشيه: «نعتقد أنه من الضروري أن يكون لدينا أعلى مستوى من الشفافية فيما يتصل بتدفقات الغاز الطبيعي المسال؛ لأننا بحاجة إلى إزالة هذا الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي. وهذا أمر جيد لأوروبا، ولقدرتنا التنافسية».

وقال مفوض الطاقة الأوروبي كادري سيمسون في مؤتمر صحافي بعد الاجتماع: «قدمت لنا الدول الأعضاء مدخلات إضافية حول كيفية مواصلة عملنا للتخلص التدريجي الفعال والسريع من الوقود الأحفوري الروسي المتبقي. يتضمن هذا مزيداً من الشفافية في تنسيق التدابير الحالية. وهذا يعني أننا نواصل هذا العمل وسيكون أحد أولويات خليفتي».

واعتمد الاتحاد الأوروبي رسمياً حزمة العقوبات الرابعة عشرة ضد روسيا في يونيو (حزيران)، والتي تستهدف قطاع الغاز الطبيعي المسال في البلاد للمرة الأولى. وكان من أهم ما في الحزمة حظر جديد على إعادة شحن الغاز الطبيعي المسال الروسي في موانئ الاتحاد الأوروبي للتسليم إلى أسواق خارج الاتحاد الأوروبي، ومن المقرر أن يدخل حيز التنفيذ بدءاً من نهاية مارس (آذار) 2025. لكن الاتحاد الأوروبي امتنع عن فرض حظر شامل على واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي، على الرغم من تعهد سابق بإنهاء جميع واردات الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027.

وكان الاتحاد قد أعلن بعد وقت قصير من بدء موسكو غزوها لأوكرانيا في فبراير (شباط) 2022، عن جهوده نحو التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري الروسي «في أقرب وقت ممكن» دون تحديد موعد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولفرض عقوبات على مستوى الاتحاد الأوروبي، يتعين على رؤساء الدول والحكومات الموافقة. وكجزء من حزمة إزالة الكربون من الغاز الجديدة التي وضعها الاتحاد الأوروبي، تم منح الدول الأعضاء الحق في تقييد الوصول إلى الغاز الروسي والغاز الطبيعي المسال على المستوى الوطني.

وقال وزير المناخ والبيئة الفنلندي كاي ميكانين للصحافيين قبل الاجتماع: «ستتقدم بلجيكا بطلب، وسندعم مبادرة لحظر وتتبع واردات الغاز الطبيعي المسال من روسيا بشكل أكثر هيكلية»، بينما قال وزير الطاقة البلجيكي تين فان دير ستراتن: «لقد شهدنا في بلجيكا مضاعفة أحجام الغاز الطبيعي المسال. ومن المحتمل أن تكون هذه الكميات مخصصة لتأمين الإمدادات داخل أوروبا، ولكننا نواجه صعوبة في تنفيذ هذه الحزمة (14) ولهذا السبب نطالب بنظام تتبع».

وقال وزير الطاقة الفنلندي كاي ميكانين عبر حسابه على منصة «إكس»: «يجب أن نكون واضحين للغاية بشأن عدم قبول الغاز الروسي في الاتحاد الأوروبي، والمضي قدماً في تتبع مصادر الغاز الطبيعي المسال».

وكانت المفوضية الأوروبية قد كُلفت بمراقبة حصة واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي في إجمالي واردات الطاقة للاتحاد الأوروبي بعد فرض عقوبات يونيو. ومن المقرر أن تقدم تقريراً إلى مجلس الاتحاد الأوروبي في حالة حدوث أي تطورات مهمة مرتبطة بالعقوبات بحلول يونيو 2025. ومن المتوقع أن يؤدي حظر إعادة الشحن إلى بقاء مزيد من الغاز الطبيعي المسال الروسي في أوروبا على حساب آسيا.

وتُستخدم الموانئ الأوروبية -مثل زيبروغ- لإعادة تحميل الغاز الطبيعي المسال الروسي الذي تحمله سفن كاسحة الجليد المتخصصة من مشروع «يامال» للغاز الطبيعي المسال، على سفن الغاز الطبيعي المسال التقليدية، لإعادة تصديره إلى أسواق مثل آسيا.

وتعني العقوبات المفروضة على إعادة الشحن، أن أي شحنات متجهة إلى آسيا يتم إرسالها غرباً قد يتعين نقلها طوال الطريق بواسطة سفن كاسحة الجليد، مما يعني رحلة أطول بكثير. وصدَّرت روسيا ما مجموعه 13.16 مليون طن متري إلى أوروبا بدءاً من 15 أكتوبر (تشرين الأول). وأظهرت بيانات من «كومودیتي إنسايتس» التابعة لـ«ستاندرد أند بورز» أنها صدرت نحو 15.37 مليون طن متري إلى أوروبا في عام 2023.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

روسيا: الشراكة مع الصين في مجال الطاقة تكتسب طابعاً استراتيجياً

قال رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين، يوم الأربعاء، في اجتماع مع رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ في إسلام آباد، إن الشراكة بين روسيا والصين في مجال الطاقة تتسم بطابع شامل، واكتسبت طابعاً استراتيجياً.

ونقلت وكالة أنباء «ريا» الروسية عن ميشوستين قوله: «اكتسبت الشراكة في قطاع الطاقة طابعاً شاملاً واستراتيجياً، فهي تغطي صناعات النفط والغاز والفحم والطاقة النووية».

وكان رؤساء الحكومات يجتمعون في إسلام آباد، قبل اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون هذا الأسبوع.

عـدم اليقـين الجيوسـياسي يكشـف عـن هشاشـة نظـام الطاقـة العالمـي

اندبندنت

قال التقرير إنه على رغم أن بعض التأثيرات المباشرة للأزمة العالمية للطاقة بدأت في التراجع في عام 2023، إلا أن خطر حدوث مزيد من الاضطرابات أصبح مرتفعاً للغاية

قال تقرير "توقعات الطاقة العالمية 2024" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية "IEA"، إن الصراع المتصاعد في الشرق الأوسط والحرب المستمرة لروسيا في أوكرانيا ركزا الانتباه العالمي بصورة حادة على بعض من أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم.

ويرى التقرير أن التوترات الجيوسياسية والانقسام أحد أبرز الأخطار الرئيسة التي تهدد أمن الطاقة، فضلاً عن الجهود المنسقة للحد من الانبعاثات.

ويبرز تصاعد الصراع في الشرق الأوسط والحرب المستمرة في أوكرانيا الأخطار المستمرة لأمن الطاقة التي تواجه العالم.

وقال التقرير إنه على رغم أن بعض التأثيرات المباشرة للأزمة العالمية للطاقة بدأت في التراجع في عام 2023، إلا أن خطر حدوث مزيد من الاضطرابات أصبح مرتفعاً للغاية.

وأشار إلى أن التجارب التي مرت بها السنوات القليلة الماضية تظهر مدى سرعة تحول التبعيات إلى نقاط ضعف، وهو درس ينطبق أيضاً على سلاسل توريد الطاقة النظيفة التي تعاني مستويات عالية من تركيز السوق.

وقال إنه على مدى العقد الماضي، زاد الطلب العالمي على الطاقة بمعدل سنوي متوسط قدره 1.4 في المئة.

وفي أحد سيناريوهات التقرير الذي يعرف بـ"STEPS"، يتباطأ هذا المعدل إلى نحو 0.5 في المئة سنوياً في المتوسط ما بين عامي 2023 و2035، أي أبطأ بثلاث مرات مما كان عليه في الماضي، مشيراً إلى هذا ليس نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي، إذ من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ثلاثة في المئة سنوياً ما بين عامي 2023 و2035، على غرار العقد السابق.

ومن المتوقع أن يستمر الطلب على خدمات الطاقة الأساسية، مثل الإضاءة والتبريد والتنقل، في الارتفاع بالسرعة نفسها التي كان عليها في الماضي في الأقل، على رغم وجود تباطؤ واضح في النمو السكاني العالمي ما بين عامي 2023 و2035، إذ يبلغ النمو السكاني السنوي نحو 85 في المئة من المستوى المتوسط الذي شوهد ما بين عامي 2013 و2023.

تراجع حصة الوقود الأحفوري

ووفقاً للتقرير شهد العقد الماضي تراجع حصة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة العالمي تدرجاً من 82 في المئة في عام 2013 إلى 80 في المئة في عام 2023، وزاد الطلب على الطاقة 15 في المئة خلال هذه الفترة، وتمت تلبية 40 في المئة من هذا النمو بواسطة الطاقة النظيفة، أي الطاقة المتجددة في قطاعات الكهرباء والاستخدام النهائي والطاقة النووية والوقود منخفض الانبعاثات، بما في ذلك التقاط واستخدام وتخزين الكربون "CCUS".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي الاقتصادات المتقدمة انخفض الطلب الإجمالي على الطاقة بمعدل 0.5 في المئة سنوياً في المتوسط على مدار العقد الماضي، وبلغ ذروته في هذا القطاع في عام 2005، بينما شهد الفحم انخفاضاً هيكلياً منذ عام 2008، وتوقف النمو في الطلب على الغاز الطبيعي بصورة عامة، وانخفضت الطاقة النووية بمعدل نصف نقطة مئوية سنوياً، في حين ارتفعت الطاقة المتجددة بمعدل ثلاثة في المئة سنوياً منذ عام 2013.

أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (تضم نحو 85 في المئة من سكان العالم)، فزاد الطلب على الطاقة بمعدل 2.6 في المئة سنوياً على مدى العقد الماضي. ويرتبط ذلك بزيادة في عدد السكان بأكثر من 720 مليون شخص، وارتفاع حجم الاقتصاد 50 في المئة، وزيادة في الإنتاج الصناعي 40 في المئة، وزادت المساحة المبنية بمقدار 40 ألف كيلومتر مربع، وهو ما يكفي لتغطية كامل هولندا.

وقال التقرير إنه مع هذا المعدل السريع من التنمية، يجب أن تعمل الطاقة النظيفة بجد أكبر لاستبدال النفط والغاز والفحم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

التأثيرات الحادة للأزمة

من جانبه قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، في افتتاحية التقرير، إنه وبينما تراجعت بعض التأثيرات الحادة للأزمة العالمية للطاقة، فإن عدم اليقين الجيوسياسي يكشف عن الهشاشة الكامنة في نظام الطاقة العالمي، بغض النظر عن التكنولوجيا أو الجغرافيا.

وتحدث بيرول عن أن مواجهة البنية التحتية للطاقة لأخطار متزايدة من الأحداث الجوية القاسية التي أصبحت جانباً شائعاً للغاية في حياة الناس حول العالم، مضيفاً "غالباً ما تكون أسوأ تأثيرات هذه الأزمات محجوزة للأفقر في المجتمعات، خصوصاً في الاقتصادات الناشئة والنامية، واليوم تعد أكبر ظاهرة للظلم هي أنه من زال مئات الملايين من الناس، معظمهم في أفريقيا، يفتقرون إلى خدمات الطاقة الأساسية مثل الكهرباء أو مواقد الطهي الآمنة".

وأشار المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، أنه ومع وجود كل هذه القضايا في الواجهة، يعود أمن الطاقة ليكون موضوعاً رئيساً في توقعات الطاقة العالمية لهذا العام، قائلاً "في عالمنا المتغير بسرعة، يتجاوز مفهوم أمن الطاقة مجرد الحماية من الأخطار التقليدية لإمدادات النفط والغاز الطبيعي، على رغم أهمية ذلك للاقتصاد العالمي، ويعني أيضاً ضمان الوصول إلى إمدادات طاقة ميسورة الكلفة، وتوقع الأخطار الناشئة في قطاع الكهرباء، وتعزيز سلاسل الإمداد لتقنيات الطاقة النظيفة والمعادن الأساسية المطلوبة لصنعها، ومعالجة التهديدات المتزايدة التي تشكلها الأحداث الجوية القاسية على أنظمة الطاقة".

وكشف بيرول عن استعدادات الوكالة الدولية للطاقة لعقد قمة دولية كبرى حول مستقبل أمن الطاقة في الربع الثاني من عام 2025، التي تستضيفها الحكومة البريطانية في لندن، لبناء فهم مشترك لأهمية أمن الطاقة وما يتطلبه لتحقيقه فعلياً في سياق انتقال الطاقة النظيفة.

وأضاف يسلط تقرير توقعات الطاقة العالمية الضوء، مرة أخرى، على الخيارات التي يمكن أن تحرك نظام الطاقة في اتجاه أكثر أماناً واستدامة، داعياً صناع القرار في جميع أنحاء العالم إلى استخدام هذه التحليلات لفهم كيفية تغير مشهد الطاقة، وكيفية تسريع هذا التحول نحو الطاقة النظيفة بطرق تعود بالنفع على حياة الناس وازدهارهم المستقبلي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الهشاشة وأمن الطاقة

وقال التقرير إن أسواق الوقود التقليدي والتقنيات النظيفة أصبحت اليوم أكثر تفتتاً، فمنذ عام 2020 تم تقديم ما يقارب من 200 تدبير تجاري تؤثر في تقنيات الطاقة النظيفة، معظمها تقييدية، مقارنة بـ40 تدبيراً في السنوات الخمس السابقة.

وأضاف أن الهشاشة في أسواق الطاقة اليوم تذكرنا بأهمية أمن الطاقة، الذي يعد المهمة الأساسية لوكالة الطاقة الدولية، وكيف يمكن لأنظمة الطاقة الأكثر كفاءة ونظافة أن تقلل من أخطار أمن الطاقة.

وأضاف التقرير أن التأثيرات المرئية لتغير المناخ والزخم وراء التحولات في الطاقة النظيفة، وخصائص تقنيات الطاقة النظيفة، تتغير جميعها بما يعني وجود أنظمة طاقة آمنة، لذا فإن النهج الشامل لأمن الطاقة يحتاج إلى أن يمتد إلى ما هو أبعد من الوقود التقليدي ليشمل الانتقال الأمن لقطاع الكهرباء ومرونة سلاسل توريد الطاقة النظيفة.

أمن الطاقة والمناخ

وأشار تقرير "توقعات الطاقة العالمية 2024"، إلى ارتباط أمن الطاقة والعمل المناخي ارتباطاً وثيقاً، إذ تشكل الأحداث الجوية المتطرفة، التي تفاقمت بفعل عقود من الانبعاثات العالية، أخطاراً عميقة على أمن الطاقة، وتسارعت عمليات انتقال الطاقة النظيفة بصورة حادة في السنوات الأخيرة، مشكلة عبر سياسات الحكومة والاستراتيجيات الصناعية، لكن هناك مزيداً من عدم اليقين في الأمد القريب حول كيفية تطور هذه السياسات والاستراتيجيات.

الطاقة على طاولات الانتخابات

وقال التقرير إن البلدان التي تمثل نصف الطلب العالمي على الطاقة ستشهد انتخابات في عام 2024، في حين تعد قضايا الطاقة والمناخ من المواضيع البارزة للناخبين الذين عانوا ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء والفيضانات وموجات الحر، ومع ذلك أشار التقرير إلى أنه وعلى رغم تأثير سياسات الطاقة وأهداف المناخ، لكنها ليست القوى الوحيدة التي تحرك الزيادة المستمرة في الطاقة النظيفة، فهناك محركات كلفة قوية، فضلاً عن المنافسة الشديدة على القيادة في قطاعات الطاقة النظيفة التي تعد مصادر رئيسة للابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ووصف التقرير آفاق الطاقة أنها معقدة ومتعددة الأوجه، مما يتحدى الرؤية الأحادية حول كيفية تطور المستقبل.

الصين متألقة في الطاقة المتجددة

ووفقاً للتقرير تتألق الصين في قطاع الطاقة المتجددة، إذ شكلت 60 في المئة من القدرة الجديدة المضافة للطاقة المتجددة عالمياً في عام 2023، إذ إنه من المتوقع أن يتجاوز إنتاج الطاقة الشمسية في الصين بمفردها بحلول أوائل العقد 2030 إجمالي الطلب الكهربائي في الولايات المتحدة اليوم.

ومع ذلك يشير التقرير إلى أنه لا تزال هناك أسئلة مفتوحة، سواء في الصين أم في أماكن أخرى، حول مدى سرعة وكفاءة دمج القدرة الجديدة للطاقة المتجددة في أنظمة الطاقة.

وقال التقرير إن عدم اليقين في السياسات وارتفاع كلف رأس المال يعوقان مشاريع الطاقة النظيفة في عدد من الاقتصادات النامية، مضيفاً أن الاتجاهات الأخيرة في الطاقة النظيفة في الاقتصادات المتقدمة تقدم صورة مختلطة، إذ تسارعت بعض المجالات بينما شهدت مجالات أخرى تباطؤاً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة الدولية: العالم يتجه لعصر الطاقة الرخيصة مع الابتعاد عن النفط والغاز

اقتصاد الشرق

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يتجه العالم نحو عصر من أسعار الطاقة الأرخص مع التحول إلى استخدام الكهرباء، مما قد يخلف فوائضاً كبيرة من النفط والغاز. في تقريرها السنوي طويل المدى، قالت وكالة الطاقة إن الطلب العالمي على جميع أنواع الوقود الأحفوري سيتوقف عن النمو خلال العقد الحالي، في حين يُنتظر أن تحدث قفزة في المعروض من النفط والغاز الطبيعي المسال. في الوقت نفسه، قالت إن الارتفاع المستمر في استهلاك الكهرباء بقيادة الصين في طريقه إلى التسارع.

"مسار جديد لسوق الطاقة"

قال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، في مقابلة إن "العالم على وشك الدخول في مسار جديد لسوق الطاقة في النصف الثاني من هذا العقد بسبب التغيرات في التوازنات الأساسية بسوق النفط والغاز. وباستثناء الصراعات الجيوسياسية الكبرى، سندخل فترة تشهد فيها الأسعار ضغوطاً هبوطية كبيرة".

من شأن ذلك أن يمثل نقطة تحول عن السنوات الأولى من هذا العقد، عندما أدى ارتفاع تكاليف الطاقة بعد غزو روسيا لأوكرانيا عام 2022 إلى موجة عنيفة من التضخم. أظهرت الأسعار بالفعل بعض علامات التراجع، مع انخفاض العقود المستقبلية للنفط الخام بنسبة 20% عن أعلى مستوياتها هذا العام إلى أقل من 75 دولاراً للبرميل على الرغم من الصراع في الشرق الأوسط.

الانتقال إلى عصر الكهرباء

سجل استخدام الكهرباء نمواً يعادل ضعف وتيرة الزيادة في إجمالي الطلب على الطاقة خلال العقد الماضي، وسيزيد ذلك النمو بقيادة الصين إلى ستة أضعاف نمو الطلب خلال السنوات العشر المقبلة، وفقاً للوكالة التي توقعت أن تشكل السيارات الكهربائية 50% من مبيعات السيارات الجديدة في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030، ارتفاعاً من 20% حالياً. قال بيرول: "في تاريخ الطاقة، شهدنا عصر الفحم وعصر النفط، والآن نتحرك بسرعة نحو عصر الكهرباء". جدّدت الوكالة توقعاتها بأن الطلب على النفط والغاز سيصل إلى ذروته خلال العقد الحالي. ومع ذلك، فإن إمدادات النفط آخذة في الارتفاع وسط إنتاج جديد من الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وغيانا، وهناك "موجة" وشيكة من مشاريع الغاز الطبيعي المسال. وفقاً للتقرير، هناك "إضافة ضخمة" تبلغ حوالي 270 مليار متر مكعب من الطاقة الإنتاجية الجديدة من الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2030. بل إن بعض تقنيات الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ستشهد فائضاً في المعروض. قال بيرول: "إن الظروف مهيأة لسوق في مصلحة المشترين".

أسعار النفط وتخفيض الإنتاج

أوضح التقرير أن أسعار النفط الخام قد تستمر بين 75 و80 دولاراً للبرميل، ولكن فقط إذا قامت "أوبك" وحلفاؤها بتخفيض الإنتاج أكثر من ذلك. في الإطار ذاته، يجري تحالف "أوبك+" بقيادة المملكة العربية السعودية تخفيضات إنتاج قياسية تقدر بنحو 6 ملايين برميل يومياً بعد سلسلة من قرارات تخفيض الإنتاج، وهو مستوى من الطاقة الإنتاجية المعطلة تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل إلى 8 ملايين برميل بحلول عام 2030.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قالت الوكالة: "زيادة وسائل النقل التي تعتمد على الكهرباء بقيادة الصين تربك منتجي النفط". غير أن بعض المختصين الآخرين بقطاع الطاقة غير مقتنعين إلى هذه الدرجة بأن عصر الوقود الأحفوري على وشك الانتهاء.

وعادت بعض شركات النفط الكبرى إلى أنشطتها التقليدية بعد توجه قصير نحو الطاقة المتجددة، حيث ألغت شركة "بي بي" الأسبوع الماضي أهدافها السابقة لخفض إنتاج النفط والغاز بحلول عام 2030. ويتوقع "غولدمان ساكس غروب" أن يستمر ارتفاع الطلب على النفط حتى عام 2034.

الحد من تغير المناخ

في حين تبدو توقعات وكالة الطاقة الدولية بانخفاض الطلب على النفط هذا العام صحيحة بشكل متزايد، إلا أن بعض توقعاتها السابقة كانت خاطئة، مثل توقعها لأزمة في معروض النفط قبل عشرة أعوام، أو تنبؤاتها بأن الإنتاج الروسي سينخفض بشدة بعد غزو أوكرانيا.

مع توليد أكثر من نصف كهرباء العالم من مصادر منخفضة الانبعاثات بحلول عام 2030، تقول الوكالة أن هناك تقدماً نحو الحد من تغير المناخ، وأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية "على وشك بلوغ ذروتها قريباً".

ومع ذلك، حذرت من أن العالم ليس في سبيله إلى تحقيق الأهداف البيئية الدولية. ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بحلول نهاية هذا القرن بمقدار 2.4 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، بدلاً من الحد الأقصى البالغ 1.5 درجة وفق تصورات اتفاق باريس.

سجلت درجات الحرارة أرقاماً قياسية هذا العام، الذي تميز بظواهر الطقس المتطرفة، من موجة حر قاتلة في الهند إلى فيضانات مدمرة في أنحاء أفريقيا وأوروبا، وحرائق الغابات من اليونان إلى غابات الأمازون في البرازيل.

حذرت الوكالة من "ارتفاع تكلفة التقاعس عن حماية المناخ يوماً بعد يوم، فالانبعاثات تتراكم في الغلاف الجوي والطقس المتطرف يفرض أثماناً لا يمكن توقعها".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

تقرير سعودي يخفض توقعات الطلب على النفط.. ويكشف تقديرات عام 2026

يتواصل خفض توقعات الطلب على النفط خلال عامي 2024 و2025، من جانب المؤسسات المعنية، مع تباطؤ نمو الاستهلاك الصيني.

وتوقّع تقرير حديث، حصلت وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن) على نسخة منه، أن الطلب العالمي خلال عام 2024 سينمو بمقدار 1.09 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى 102.6 مليون برميل يوميًا، ويمثّل ذلك انخفاضًا عن التوقعات السابقة بنحو 350 ألف برميل يوميًا.

وبالنظر إلى عام 2025، من المتوقع نمو الطلب على النفط بنحو 1.36 مليون برميل يوميًا، ليسجل إجمالي 103.9 مليون برميل يوميًا، ويعكس هذا انخفاضًا بنحو 400 ألف برميل يوميًا عن التوقعات السابقة.

وثمة تفاؤل حذِر حيال توقعات الطلب على النفط في 2026، إذ يُتوقع نمو الطلب بمقدار 1.50 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى 105.47 مليون برميل يوميًا.

توقعات الطلب على النفط في 2024

أرجع التقرير الصادر عن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية "كابسارك" خفض تقديرات الطلب على النفط لعامي 2024 و2025، إلى حالة عدم اليقين والضغوط التضخمية والاضطرابات الجيوسياسية، فضلًا عن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين.

ويتماشى اتجاه الخفض من جانب "كابسارك" مع وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية وأوبك، إذ خفضت المؤسسات الـ3 توقعات الطلب على النفط في 2024 إلى نمو قدره 0.86 مليونًا و0.92 مليونًا و1.9 مليون برميل يوميًا.

وأشار "كابسارك" إلى أن غالبية نمو الطلب على النفط ستأتي من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.03 مليون برميل يوميًا خلال 2024، و1.15 مليونًا في 2025.

ويسلّط التقرير الضوء على أن الدول الآسيوية ستكون المسهِم الرئيس في هذا النمو للدول غير الأعضاء في المنظمة، إذ تمثّل 66% من إجمالي الزيادة في الطلب على النفط عام 2024.

ومن المتوقع أن تسهم أفريقيا بنحو 165 ألف برميل يوميًا، وستضيف أميركا اللاتينية والشرق الأوسط 80 ألفًا و60 ألف برميل يوميًا على التوالي.

وأضاف التقرير، الذي حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخه منه، أن نمو الطلب في الهند البالغ 220 ألف برميل يوميًا من المرجّح أن يتجاوز الصين لأول مرة خلال 2024 فقط.

وتشير توقعات الطلب على النفط في الصين إلى نمو قدره 180 ألف برميل يوميًا فقط، انخفاضًا من 1.49 مليونًا في عام 2023، لكن ذلك مدفوع بعوامل اقتصادية، وليس بتغيير في السياسات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

توقعات الطلب على النفط في الربع الرابع

خلال الربع الثالث من 2023، نما الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.08 مليون برميل يوميًا، لكن من المتوقع تباطؤ النمو إلى 6 آلاف برميل يوميًا فقط، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

أمّا الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فمن المتوقع أن ينخفض الطلب فيها بمقدار 14 ألف برميل يوميًا خلال الربع الرابع من 2024.

ولاحظ التقرير زيادة موسمية في آسيا بنحو 420 ألف برميل يوميًا، وسيقابلها انخفاض قدره 460 ألفًا في أوروبا، بينما من المتوقع أن تشهد أميركا الشمالية نموًا طفيفًا قدره 50 ألف برميل يوميًا.

المعروض العالمي من النفط

بحسب تقرير كابسارك، من المتوقع انخفاض المعروض العالمي بنحو 750 ألف برميل يوميًا خلال الربع الرابع، ويرجع ذلك إلى تراجع الإمدادات من الدول غير الأعضاء في تحالف أوبك+.

وستشهد الولايات المتحدة انخفاضًا قدره 220 ألف برميل يوميًا في إنتاج النفط الصخري، ويُعزى ذلك إلى أنشطة الصيانة والظروف الجوية السيئة التي تؤثّر في حقل باكن النفطي.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تشهد روسيا انخفاضًا قدره 100 ألف برميل يوميًا، خلال الربع الرابع، ويعود ذلك للحاجة إلى التعويض عن تجاوز حصص إنتاجها سابقًا بموجب اتفاقية أوبك+.

وأوضح التقرير أن المعروض العالمي من النفط سينمو بنحو 240 ألف برميل يوميًا عام 2024، ويمثّل هذا انخفاضًا قدره 420 ألف برميل يوميًا، مقارنة بالتوقعات السابقة، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي عام 2025، من المرجّح نمو المعروض العالمي بنحو 1.03 مليون برميل يوميًا، مقارنة بمليوني برميل يوميًا تقريبًا في التوقعات السابقة، قبل أن ينمو بمقدار 1.58 مليونًا عام 2025، ليصل إلى 105.36 مليون برميل يوميًا.

وأشار التقرير إلى أن المعروض العالمي سيرتفع إذا نفّذ تحالف أوبك+ التخلص التدريجي المخطط له من تخفيضات الإنتاج الطوعية، البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، بداية من ديسمبر/كانون الأول 2024.

وفي ظل هذا السيناريو، يمكن أن يزيد المعروض بنحو 1.64 مليون برميل يوميًا في عام 2025 و2.20 مليون برميل يوميًا في عام 2026؛ ما سيؤدي إلى فائض قدره 520 ألف برميل يوميًا على مدى العامين المقبلين، ونحو مليوني برميل يوميًا للربع الأول من عام 2026.

ولمنع أيّ اضطرابات في السوق، يتوقع التقرير تخطيط أوبك+ لإعادة مستويات الإنتاج تدريجيًا، حتى لا تقوم الدول غير الأعضاء بتخفيضات كبيرة لإمداداتها، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

فضلًا عن ذلك، لا يتوقع "كابسارك" أن يشهد إنتاج النفط في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا حدوث تغييرات ضخمة على مدى العامين المقبلين، رغم تسارع عمليات الاستكشاف في المياه العميقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مخزونات النفط

في ظل التوازن الحالي، يتوقع تقرير كابسارك أن تظل مستويات مخزونات النفط المستهدفة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دون تغيير عند قرابة 4 مليارات برميل.

وخلال عام 2024، من المتوقع أن تنخفض المخزونات النفطية بمقدار 7 ملايين برميل، ليصل الإجمالي إلى 4.03 مليار برميل، وستشهد ارتفاعًا في 2025 بمقدار 6 ملايين برميل إلى 4.04 مليار برميل.

وقد تشهد المخزونات مزيدًا من الارتفاع إذا ألغى أوبك+ تخفيضات الإنتاج تدريجيًا في غضون عام بدلًا من عامين، لكن في جميع السيناريوهات ستبدأ المخزونات في النمو الملحوظ مرة أخرى بحلول عام 2026.

الطاقة

لماذا انخفضت أسعار النفط بأكثر من 5% أمس؟ أنس الحجي يكشف سببين

يوم أمس 15 أكتوبر/تشرين الأول الجاري 2024، تراجعت أسعار النفط بشكل كبير، تجاوز حاجز الـ5، أي ما يزيد على 4.5 دولارًا خلال أقل من 24 ساعة.

وعلى الرغم من أن الانخفاض شكّل مفاجأة للكثيرين، فإن مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، يرى أنه لم يكن مفاجئًا، لا سيما أنه نبّه إليه في مساحة سابقة، يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول الجاري.

وأوضح أن انخفاض أسعار النفط كان متوقعًا تمامًا، أهمها وجود مبالغات كبيرة في إمكان ضرب إسرائيل للمنشآت النفطية الإيرانية عمومًا، وذلك لأسباب متعددة، منها أنه على الطائرات أو الصواريخ الإسرائيلية عبور دول عربية، وهذا غير مسموح.

ومن ثم، وفق الحجي، فإن إسرائيل ستكون في هذه الحالة مضطرة إلى اللجوء لأنواع معينة من الطائرات والأسلحة، وهو الأمر الذي يخفّف من حدّة الهجوم المتوقع.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها الدكتور أنس الحجي عبر مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، تحت عنوان "أسعار النفط بين إسرائيل والصين".

لماذا انخفضت أسعار النفط؟

قال الدكتور أنس الحجي، إن من بين أسباب انخفاض أسعار النفط الذي حدث على مدار يومي الإثنين والثلاثاء 14 و15 أكتوبر/تشرين الأول، تبدُّد المخاوف بشأن استهداف إسرائيل منشآت النفط الإيرانية.

وأوضح أن أيّ هجوم سيكون محدودًا على كل الحالات، لكن إسرائيل لن تضرب منشآت التصدير الإيرانية، لأن هناك ضغطًا شديدًا من جانب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ومن الدول الأوروبية، خوفًا من ارتفاع الأسعار، وتأزُّم المشكلة أيضًا في الشرق الأوسط.

ولفت الدكتور أنس الحجي، إلى تسريب صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية معلومات، فجر الأربعاء 16 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي تعهَّد للبيت الأبيض بعدم ضرب المنشآت النفطية والنووية الإيرانية.

وبعد ذلك بساعات، وفق الحجي، أكدت وكالة رويترز ووكالة بلومبرغ الخبر بشكل مستقل، وعلى إثر هذا التأكيد انخفضت أسعار النفط، في حين صدرت تصريحات إسرائيل بصورة ردّ، مفاده أن قراراتهم تتعلق بالأمن الإسرائيلي، ولا أحد يتحكم في قراراتهم.

وأضاف: "هذا الرد طبعًا على سبيل العنجهية، ولكن الواقع أن الأسعار انخفضت بهذا الشكل للسبب الرئيس المتمثل في أن إسرائيل لن تضرب منشآت النفط في إيران، بعدما كانت شائعات استهداف هذه المنشآت قد تسببت في زيادة الأسعار بنحو 7 دولارات".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتابع: "أسعار النفط لن تعود إلى ما كانت عليه في الستينيات بالنسبة لخام برنت، كما أن السوق اكتشفت أن ما كانت تنشره "فاينانشال تايمز" و"بلومبرغ" عن أوبك+ والسعودية، وما قبل عن وزير الطاقة السعودي، كلّه كذب".

وأكد الدكتور أنس الحجي أن السوق النفطية اقتنعت الآن بأنه لم يعد هناك أيّ داعٍ للانخفاض الكبير في أسعار النفط، ومن ثم فمن المتوقع أن تظل الأسعار عند حدود 75 دولارًا للبرميل في الوقت الحالي، وذلك بناءً على المعطيات الحالية.

محاصرة ناقلات النفط الإيرانية

لفت خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي إلى إعلان إدارة الرئيس الأميركي و بايدن وضعَ نحو 20 ناقلة نفط إيرانية على اللائحة السوداء قبل يومين، وهو أمر لا يغني ولا يسمن من جوع، وليس له أيّ دور على الإطلاق.

وأضاف: "وضع ناقلات النفط الإيرانية على القائمة السوداء لن يكون له أيّ أثر، إذ إنه سيكون مؤثّرًا إذا كانت هذه الناقلات تذهب إلى أيّ موانٍ تتبع الدول الغربية، ولكنها تذهب فقط إلى الصين، والأخيرة ليس لديها أيّ مشكلة نهائيًا، لذلك لن يؤثّر القرار في حركة النفط أو الناقلات الإيرانية".

وقال الدكتور أنس الحجي، إنه حتى الآن، ما زال عدد كبير من ناقلات النفط الروسية ينقل النفط من موسكو إلى دول أخرى دون أيّ مشكلات، مضيفًا: "يمكن -فرضًا- في حالة مرور ناقلة نفط فنزويلية بالمياه الدولية أمام البحرية الأميركية أن تحدث عملية إنزال عليها وأخذها، ولكن تاريخيًا لم تجرؤ حكومة بايدن على اقتحام ناقلة إيرانية".

وأوضح أنه -حتى الآن- ما اقتُحِمَ كان ناقلات يونانية تحمل النفط الإيراني، لكن هناك إثباتات كثيرة حاليًا، وفي الماضي، أنه حتى مقابل سواحل غرب أفريقيا كانت هناك ناقلات إيرانية ويونانية تسير متجاورة، فيقوم الأميركيون بعمليات إنزال على الناقلات اليونانية فقط. وتابع: "لم تكن البحرية الأميركية تمسّ ناقلات النفط الإيرانية على الإطلاق، فكانت هذه الناقلات تصل أمام البحرية الأميركية إلى فنزويلا، وتفرّغ حمولتها، وتعود دون أيّ مساس بها، لأنها مملوكة لإيران". وأشار إلى أن المحللين فسّروا ذلك بعدم رغبة إدارة بايدن في التصعيد، فكانت تحاول إظهار بعض البطولات أمام الشعب الأميركي في عملية الإنزال على ناقلة -بالنسبة للشعب الذي لا يعرف ما إن كانت مملوكة لإيران أم لا- تحمل نفطًا إيرانيًا.

العقوبات وانخفاض أسعار النفط

يقول الدكتور أنس الحجي، إن إشكال انخفاض أسعار النفط تمثَّلَ في نفي فكرة مهاجمة إسرائيل المنشآت النفطية الإيرانية من جهة، ومن جهة أخرى أن أغلب النفط الإيراني يذهب إلى الصين.

وأردف: "الآن -بحسب العقوبات-، تستطيع إيران بيع النفط إلى عديد من الدول التي يمكنها أيضًا أن تشتري النفط الإيراني دون أيّ مشكلة، ولكن الإشكال الحقيقي سيكون في عملية الدفع".

ولفت إلى أنه -عادةً- إذا اشترت دولة -مثل الهند- النفط الإيراني، فإنها تفتح حساب البنك باسم الحكومة الإيرانية، أو شركة النفط الإيرانية، وتودع فيها المبلغ، الذي يُجَمَّد هناك.

ومن ثم، وفق الدكتور أنس الحجي، لا يمكن لطهران سحب هذه الأموال إلّا بعد التوصل لاتفاقية مع الولايات المتحدة التي ستسمح لها حينها بالحصول على هذه الأموال وسحبها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.